

الرسول ان لا يذنب من الراس بالنفس حكم بالراس والابواب
فكر الا اذا صح بما يصح به الراس ولا يذنب من الجوارح التي يذنب بها
لكل جزء من اجزاء الراس فانه اذا ذنب في كل واحد منها يذنب في فرض
المسبح به لا يذنب بالكتاب ولو ذنب الراس في كل واحد من اجزائه
به ما يثبت بالكتاب في التبييض والكل في فاه قد يشكك هذا
والاشتباق حيث لم يثبت بما هو الوجه فكتبا في كل واحد
رواية البيهقي وان في ناسنتي في الوضوء بل انهما كانا في الوجه
من وجه قلنا انما كان كذلك لاجل الامتياز لسننا المسبح عن سائر
بعضه فحصل الامتياز من الراس عن غيره من اجزاء الراس فلو كان
في المعاصي والنية اى البداية بالنية لان النية تصدق بالوجه
هو رفع اليد او باحتلال الامر ابتداء او من ذم الاتق من تصرف
لنقد السنن ان يبدأ بالنية رعاية لتمام النية في الوضع والطبع
في بعض الزمان في رفع اليد كونه المبدأ من النية هو التمسك بالكتب في كل
بعضها في الكتاب الجيد مستتباً وضمانه عند نطقه بالنية
وانما النطق والعقل اما الاول فتعول به او التمسك بالنية امر بالتمسك
والتمسك ولم يشترط النية فعلم به كذا ان النية ليست بشرط والا يلزم
البرائة على النية كما في الواحد والقياس وهو لا يجوز قطعاً

يس

قتم

قول

واشبه

وانزلنا من السماء ماء طهورا ليدعون اشراط النبوة وهو ما صرح
به كذا في كتاب الله في سورة الفرقان ما كان ثابته في
نفسه مطهر في نفسه والشيء اذا خلق على ان يفسد كان لا يبقو في
صوره وانما ذلك الطيبه عندها النية قطعاً كالنار في الاحراق والطقم
في الاشباع والمانع من الارواء وغير ذلك لا يخلق في احوالها الا في
الطهارات شرط المصلحة كسرى العورة واستقبال القبلة وازالة
الخائس فكلها لا تستوفى النية فكلها الرهارة فان قيل
في الاية دليل على اشراط النبوة لان وجوده في كل وقت خبر
مخبر بالآية لا يشترط فينبغي به قبوله في كل وقت فاعلموا هذه
الاعضاء المقام الي الصلوة ولا يوجب النية الا اهلها وقت
هذا المسلم في كل غير شرط حكم آخر واما ما ذكره في الاشراط
في هذا الشرط لان شأن الشرط ان يبرأ في وجوده مطلقاً لا وجوده
فقد ذكرنا في قوله تعالى في قوله في قوله فانما كان السعي بشرط
الاداء الجموع لا يشترط بالنية ان يكون لها حتى اذا سعى بغنى
قصد ادائها وحده كما في قوله تعالى في قوله فانما كان السعي لطلب
المجاهدين الا في الاعضاء او علم الوضوء او ترهتها للنية
يكون معناه الصلوة عند الاخذ هذا زيد في الغاية

فادى